IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/1299
19 حزيران/يونيه 2025

توزيع عام
عربي
الأصل: الإنكليزية

بيان مشترك صادر عن عدة دول أعضاء بشأن البند الفرعي 6(و) من جدول الأعمال، المعنون "اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار مع جمهورية إيران الإسلامية"

1- في 11 حزيران/يونيه 2025، خلال الجلسة 1768 لمجلس المحافظين، طلبت الممثلة المقيمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية، نيابةً عن جمهورية بيلاروس، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية كوبا، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية نيكاراغوا، والاتحاد الروسي، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، أن يُنشَر البيان المشترك المرفق في شكل نشرة إعلامية (INFCIRC).

2- وحسبما هو مطلوب، يُعمَّم طيه البيان المذكور لتطَّلع عليه جميع الدول الأعضاء.

بيان مشترك من

جمهورية بيلاروس، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية كوبا، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية نيكاراغوا، والاتحاد الروسي، وجمهورية فنزويلا البوليفارية

أمام مجلس محافظي الوكالة – حزيران/يونيه 2025

بشأن البند الفرعي 6(و) من جدول الأعمال، المعنون "اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار مع جمهورية إيران الإسلامية"

سيدتي الرئيسة،

اسمحي لي بأن أدلي بالبيان المشترك التالي نيابةً عن جمهورية بيلاروس، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية كوبا، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية نيكاراغوا، والاتحاد الروسي، وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

نذكِّر بالتزام إيران القديم العهد بمنع الانتشار النووي بصفتها دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار)، ولكن ينبغي في الوقت ذاته لسائر الأطراف أن تحترم حق إيران في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية احتراماً كاملاً، بصفتها دولة طرفاً في معاهدة عدم الانتشار. ولذلك، نقدِّر عظيم التقدير زيارة المدير العام غروسي إلى طهران في 16 نيسان/أبريل 2025، ونقرُّ باستمرار التعاون والتفاعل بين إيران وأمانة الوكالة.

ونرحِّب بالبيان المشترك الصادر في 14 آذار/مارس 2025 عن اجتماع بيجين بين الصين وروسيا وإيران، الذي أكدت فيه البلدان الثلاثة مجدداً أن التفاعل السياسي والدبلوماسي والحوار القائم على مبدأ الاحترام المتبادل يظلان الخيار الناجع والعملي الوحيد، مشددةً على ضرورة امتناع جميع الدول عن القيام بأي فعل يقوض عمل الوكالة التقني والموضوعي والحيادي.

وفيما يتعلق بتقرير المدير العام المعنون "اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مع جمهورية إيران الإسلامية" (الوثيقة GOV/2025/25)، من المهم التشديد على أن ما يُسمَّى "التقييم الشامل والمحدَّث" الوارد في التقرير لم يُجرَ بمبادرة من المدير العام، بل فُرض عليه بقرار ذي دوافع سياسية وغير توافقي اتُخذ في جلسة مجلس المحافظين المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر.

ونشير إلى أن التقرير يفيد بأن الوكالة تبذل جهداً كبيراً للتحقق في إيران يتناسب مع دورة الوقود النووي في إيران والأنشطة المتصلة بها، وأن إيران تواصِل تعاونها مع الوكالة. ويتضح من التقرير أن جميع المسائل المتبقية المتعلقة بالضمانات تعود إلى فترة ما قبل عام 2003. ويجدر التذكير في هذا السياق بأن المجلس قرَّر أن يختتم النظر في جميع المسائل العالقة الماضية والراهنة بموجب قراره الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2015 (الوثيقة GOV/2015/72).

ونشير أيضاً إلى أن كلاً من إيران والأمانة بذل جهوداً لتوضيح المسائل العالقة. ونأمل أن يستمر هذا التفاعل والتواصل على أساس الكفاءة المهنية والموضوعية والحياد بدون أي ضغوط سياسية أو تدخُّل من جانب أطراف أخرى. وينبغي للأمانة أن تراعي وأن تحلِّل أدلة إيران وأقوالها من أجل التوصل إلى حل. ونسترعي انتباهكِ في هذا السياق إلى المذكرة الإيضاحية التي قدَّمتها إيران، والتي عُمِّمت في الوثيقة INFCIRC/1297، لأنها جديرة بأن تنظر فيها الأمانة وجميع الدول الأعضاء بعناية وأن توليها الاهتمام الواجب.

وفيما يخص مشـــروع القرار الذي اقترحته الولايات المتحدة وفرنســـا وألمانيا والمملكة المتحدة، نود التشـــديد على أنه لم يُشَر في تقرير المدير العام إلى احتمال عدم امتثال إيران لالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الشاملة. ولم يؤكِّد التقرير أن الوكالة غير قادرة على التحقق من عدم تحريف المواد النووية. وتجدر الإشـــارة أيضـــاً إلى أن المدير العام لم يلتمس من المجلس اتخاذ أي إجراء. ولذا، فإن الادعاءات الواردة في مشـــروع القرار بشـــأن عدم الامتثال المزعوم من جانب إيران، وكذلك الخلاصـــة المتعلقة بانعدام قدرة الوكالة على تنفيذ أنشـطة التحقق، لا ترتكز على أسس وقائعية ولا على أسس قانونية.

ونشـير إلى أن المجلس يجازف في وضـع تسـوية المسـألة خارج إطار الوكالة في حال قبوله الادعاءات الخاطئة والخلاصـــة غير السـليمة المذكورة أعلاه. وتبعاً لذلك، نشـدِّد في ظل الظروف الراهنة على أن أي تدخُّل متسـرع من جانب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لن يساعد على بناء الثقة ولا على رأب الخلافات بين الأطراف المعنية.

وفي ضـوء ما سـبق، ندعو جميع الدول الأعضـاء في الوكالة إلى الاضـطلاع بدور بنَّاء وإلى مقاومة أي محاولة لتسـييس المسـائل المتعلقة بالضـمانات. وندعو في هذا الصـدد جميع الدول الأعضـاء المسـؤولة إلى عدم تأييد مشروع القرار المقترح.

زملائي الموقرون؛

إن خطة العمل الشـاملة المشـتركة، التي تم الاتفاق عليها في عام 2015 والتي أُقرَّت في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2231، تجسِّـــد الجهود الدبلوماســـية التي بذلتها جميع الأطراف المعنية على مدى أكثر من عقد. وانسحاب الولايات المتحدة الأحادي من خطة العمل الشاملة المشتركة هو السبب الأساسي للمأزق الحالي.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2231 لا يزال ساري المفعول وأنه ينبغي لجميع الدول تنفيذه. ومع اقتراب يوم إنهاء العمل بخطة العمل الشـاملة المشـتركة، سـتُبذل كل الجهود تماشـياً مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2231 كي لا يتم التغاضـــي ببســـاطة عما اســـتثمره المجتمع الدولي على مدى ســـنوات عديدة. ونحث مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على تنفيذ جميع أحكام قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2231 تنفيذاً كاملاً، بما يشمل الجداول الزمنية المحددة فيه.

واتضح من الطريقة التي تطوَّرت بها الأمور أن المواجهة والضغوط لا تتيح حل الخلافات، وأن الحوار والتفاعل الدبلوماســي البنَّاء والإرادة الســياســية هي الســبل الوحيدة التي تؤدي إلى نتائج مفيدة لجميع الأطراف. ومن هذا المنطلق، نحيط علماً بقرار الولايات المتحدة العودة إلى الحوار مع إيران ونعرب بإخلاص عن أملنا أن تكون واشنطن صادقة في نيتها السعي إلى إيجاد حل سياسي دائم يجتاز اختبار الزمن.

ونؤكد أنه بعد مرور الأطر الزمنية المتوخاة في خطة العمل الشـــاملة المشـــتركة وفي قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2231، ســـيُعامل البرنامج النووي الإيراني مثلما يُعامل برنامج أي دولة أخرى طرف في معاهدة عدم الانتشار وغير حائزة لأسلحة نووية.

ويُرجى نشر هذا البيان في شكل نشرة إعلامية (INFCIRC).